آثار الاستثمار على الاقتصاد العراقي

The impact of investment on the Iraqi economy

الأستاذ المساعد الدكتور : ناجي ساري فارس[1]

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

جامعة البصرة- العراق

najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الارسال: 30 /2024/03 تاريخ القبول: 26 /2024/09 تاريخ النشر:11 /2024/11

الملخص

بينت الدراسات والابحاث أن للاستثمار جملة من المنافع التي تعود على الاقتصاد الوطني بل باتت تعد أداة لتحقيق اهداف إقتصادية واجتماعية , وإن من أهم الأهداف وهو تحقيق الأبعاد التنموية , وخلق فرص العمل لتقليل من البطالة والفقر وجذب العملات والاجنبية فضلا عن جذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة . ويساهم في نقل وتوطين التقنية المتطورة من الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية سيما المباشرة وعن طريق توفير البنى التحتية , اضافة الى ذلك فان وجود سياسات واجراءات تؤثر في النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي الاحادي الجانب . ومن خلال الإسهام في المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى تنشيط قطاع الزراعة والصناعة والسياحة وتطوير المرافق السياحية من تنويع مصادر الدخل . وعليه فان للاستثمار اثار ايجابية نقل الطرائق العلمية في الادارة والانتاج , وكذلك يؤثر الاستثمار في تنمية وتطوير البنى التحتية والمتمثلة بالمرافق الخدمية المتنوعة ومحطات الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي والطرق . وكذلك فان الاستثمار له اثار ايجابية في زيادة التشابكات القطاعية , وتحقيق التنمية البشرية وتطوير مهارات العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

الكلمات المفتاحية : المشاريع الاستثمارية, اهداف إقتصادية , للاستثمار اثار ايجابية , الواقع الاقتصادي

Abstract

Studies and research have shown that investment has a number of benefits that accrue to the national economy. Indeed, it has become a tool for achieving economic and social goals. One of the most important goals is achieving development dimensions, creating job opportunities to reduce unemployment and poverty, attracting foreign currencies, as well as attracting national migratory capital. It contributes to the transfer and localization of advanced technology from developed countries by attracting foreign investments, especially direct, and by providing infrastructure. In addition, the presence of policies and procedures affects the advancement of the unilateral Iraqi economic reality. By contributing to investment projects that lead to the revitalization of the agricultural, industrial and tourism sectors and the development of tourist facilities to diversify sources of income. Accordingly, investment has positive effects in transferring scientific methods in management and production. Investment also affects the development and development of infrastructure, represented by various service

1 المؤلف المرسل: ناجي ساري فارس ، *najialmaliki1966@gmail.com*

facilities, electricity stations, water and sewage networks, and roads. Likewise, investment has positive effects in increasing sectoral interactions, achieving human development and developing the skills of workers in different economic sectors.
Keywords: *investment projects effects , Economic reality , Economic goals , Investment has positive*

المقدمة

إن للاستثمار أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي , وبما إن العراق لديه كل مقومات النجاح الاقتصادية ولكن مساهمة الاستثمار في تطوير الاقتصاد يصطدم بالعديد من المعوقات التي تقلل من إمكانية تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرسومة لهذا الاستثمار والتي يتطلب تشخيصها بدقة وحيادية وطنية من اجل ايجاد المعالجات الجذرية لها . إن من أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمارات إلى العراق وجود الفساد المؤسساتي والاضطرابات الداخلية ومنها الوضع الامني غير المستقر من خلال محاربة الدولة للعناصر الارهابية . وكذلك التغير المستمر في السياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية العراقية ، ومن خلال ذلك يؤدي هذا الوضع غير المستقر الى عدم جذب الاستثمارات الاجنبية وهروب رؤوس الاموال العراقية عن طريق غسيل الاموال . ومن المعلوم بأن الاقتصاد العراقي يمتلك الكثير من المميزات التي من الممكن أن تؤهله بأن يكون أحد أهم الدول التي تجذب الاستثمارات , وهذه الاستثمارات يمكن لها تنويع الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب .

أهمية البحث : – تبين أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الاستثمار لابد ان يكون في المشاريع الانتاجية لتطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العراق , ومن خلال اهمية المشاريع الاستثمار على الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث : – يعتمد العراق على العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد العراقي . وهذا مايؤدي إلى تعرض هذا الاقتصاد لمشاكل عديدة ومنها إنخفاض اسعار النفط والتي تؤثر بالنتيجة على الاقتصاد الكلي , وكذلك تؤثر على المستوى المعيشي للفرد العراقي . لذلك فإن المشكلة الرئيسية في هذا البحث , هي كيفية جذب الاستثمار في المشاريع الانتاجية التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد العراقي والتقليل من اعتماد العراق على الايرادات النفطية .

هدف البحث : – يركز البحث على تحقيق الاهداف الاساسية ومنها :–

1 – تحديد المشاكل التي تعيق جذب الاستثمار في تطور الاقتصاد العراقي في مختلف القطاعات الاقتصادية .

2 – تقييم أهمية الاستثمار على تطور الاقتصاد العراقي , ومدى تأثير هذا الاستثمار على التطور على القطاعات الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث : – يستند البحث إلى فرضية مفادها , إن تطور الاقتصاد العراقي يتطلب رسم سياسة أقتصادية ملائمة مع الوضع الاقتصادي , وتوفير البيئة الامنه لجذب الاستثمار والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

خطة البحث : يتضمن البحث المحاور التالية :

المبحث الاول : الاستثمار (مفهومه , دوافع , انواعه, مراحله)

المبحث الثاني : مؤشرات الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث : الاستثمار واثره في تطور الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والمقترحات

المبحث الأول: الإستثمار (مفهومه , انواعه , مراحله)

يعرف الاستثمار بأنه (تستخدم جزء من الموارد المتاحة في المجتمع في تكوين رأس المال الازم او التوسيع في إنشاء وحدات جديدة التي تستثمر في العملية الانتاجية من اجل انتاج السلع والخدمات) . كما عرف الاستثمار انه (تجديد والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة واستخدام الموارد الطبيعية في تكوين طاقات انتاجية جديدة) . وفي تعريف اخر يشار إلى الاستثمار انه (الانفاق الذي تنفقه الشركات في المشاريع الاستثمارية والذي يهدف إلى زيادة المخزون السلع الوسيطة والنهائية, وكذلك الانفاق على المباني والآلات والمكائن والمعدات من اجل زيادتها وتطويرها) . كما يمثل الاستثمار اضافة السلع الوسيطة والنهائية التي تضاف إلى زيادة السلع الرأسمالية , والتي تحل محل السلع الرأسمالية التي استهلكت. ويعرف الاستثمار في أدبيات الامم المتحدة بأنه (هو استثمار رأس المال الثابت الذي ينفق على زيادة السلع الرأسمالية الجديدة وتحسين جودتها وزيادة انتاجها. وكذلك حيازة السندات او الاوراق المالية من اجل شراء السلع الرأسمالية وزيادة رأس المال النقدي . وعليه فإن الاستثمار هو عملية اقتصادية التي تخطط من قبل شخص طبيعي وقانوني والتي تقوم على اسس وقواعد علمية و عقلانية يتم بموجبها توجيه الاصول المالية أو المادية أو البشرية أو المعلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو ثقافية أو علمية أو اجتماعية في المستقبل , وفي ظروف تتسم بالامان والتقليل من المخاطر. وبهذا المعنى فإن هناك مجالات الاستثمار التي تتسع لتشمل الحياة الاجتماعية والموارد الطبيعية التي تنتج السلع الاقتصادية. وعليه فإن اهمية تخطيط السياسة الاستثمارية , ودورها في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاستثمارية المتاحة وتلافي الهدر في رأس المال والتوجه بالاستثمار الصحيح (**روضان , 2014 , 23 – 24**) . ويمكن ان تشمل المشاريع الاستثمار الحوافز التي تقدمها الدول وخاصة النامية الى الشركات الاستثمارية في القطاع غير الربحي مثل (المدارس , والمستشفيات , والخدمات العامة كالجسور والسدود والطرق البرية)، التي تهدف دور المصلحة العامة، وهذه القطاعات هي جزء من القطاع العام في الدول الاشتراكية , وتعد من القطاعات الخاصة في الدول الرأسمالية (**خلف , 2021, 2**) .

ان الضوء الذي يسلط على الاستثمار في الدول الريعية الاحادية الجانب , حيث ان الهدف من ذلك هو التنويع الاقتصادي للتخلص من النزعة الريعية ، فالمجتمع الريعي قد يكون من الصعوبة ان يتخلى عنه بعض الدول ، فالفرد يجد صعوبة في التخلي عن مستوى استهلاكه وطريقة معيشته اذا ما تولدت عنده قناعة انه لا ينبغي له الا أن يكون بهذا المستوى من الاستهلاك .ان الاثر الاقتصادي للتنوع هو نتاج للتخلص من النزعة الريعية ، ومايرتبط بهما من جهد ومخاطر . وهذا يعني أن الصفة الاساسية للعقلية الريعية تصبح كسباً طبيعياً فهو لم يأت وفق عمل موجه بقدر ماهو متعلق بوضع طبيعي . اما هيكل الحوافز الاقتصادية للموارد في الداخل والمتأتية من المصدر الأساس للدخل التي كانت قد أوجدتها مرحلة سابقة للتنويع . فلو عدنا الى تاريخ العالم الصناعي في عصر الثورة الصناعية، نجد من اهداف هذه الثورة التي تتضمن تنويعا اقتصاديا ، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي في الدول المتقدمة , ادى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي من اجمالي قيمة الصادرات المتنوعة ، ما أدى إلى زيادة مساهمة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي . وقد تحقق ذلك العديد من العوامل ، واهمها وفر الموارد الاولية وزيادة الانشطة الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة , والذي يؤدي ذلك الى تطور الآلات والمعدات الصناعية في تاريخ تلك المرحلة (**مرزوق , 2013 , 11 – 13**) .

ان لكل مستثمر والدولة المضيفه له العديد من الاهداف من اجل الحصول على مصلحة مشتركة , اذ ان الدولة المضيفه تقوم بالعديد من الحوافز والاجراءات ومنها ادارية وقانونية لتشجيع المستثمرين في القيام بالمشاريع الاستثمارية وفيما يلي بعض الاهداف التي تؤدي التطور الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات من اجل زيادة حجم التبادل التجاري الخارجية والداخلية بين الدول الصناعية التي اهتمت بالثورة الصناعية من خلال الاختراعات العلمية ، والتي ادت الى ارتفاع مستوى الدخل، وتطوير القطاع الزراعي والصناعي ، والقطاع المالي

والمصرفي من خلال توفر الموارد الاولية التي تدخل في الصناعة والزراعة والتي توفر المحاصيل الغذائية من خلال زيادة الانتاج الصناعي والزراعي (**الطعان , 2006 , 6 –** 11):

1 – من اهم الاهداف التي يسعى المستثمر الى تحقيقها، هو الحصول على المواد الاولية الرخيصة الثمن من الدول المضيفة لاجل استخدامها هذه المواد في المشاريع الاستثمارات الصناعية .

2 – الاستفادة من الاعفاءات الضريبية والحوافز والقوانين المشجعة للاستثمار تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب المزيد من المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد .

3 – استفاد الشركات الاستثمارية من وجود اسواق لتصريف منتجات التي يمكن ان تنتج في الدول المضيفة .

4 – الاستفادة من انخفاض اجور القوة العاملة في الدول النامية ومنها الدول المضيفة للاستثمارات التي تعمل على تشغيل العمالة المحلية الرخيصة والاستفادة المتبادلة في الخبرات وهذا يكون عمل مشجع في جذب الاستثمارات.

5 – ارتفاع الارباح بالنسبة للشركات الاستثمارية في الدول المضيفة تزيد على الارباح التي تحصل عليها الشركات الاستثمارية في دولها الاصلية .

6 – تفوق منافسة الشركات الاستثمارية الاجنبية على الشركات الاستثمارية المحلية في انواع الخدمة وجودة الانتاج وانخفاضها الاسعار وذلك نتيجة وفرة راس المال وتقدمها التكنولوجي.

7 – انخفاض المخاطر التي تزيد الشركات الاستثمارية الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة للاستثمارات . وهذه الاجراءات التي تسعى الشركات الاستثمارية والمستثمرين تحقيق اهدافها خارج دولة المستثمرين والشركات الاستثمارية (**الطعان , 2006 , 6**) .

علاوة على ذلك، من المتوقع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا ودول رئيسية أخرى

ومن الممكن أن تؤدي الاقتصادات التي تشهد ارتفاعات كبيرة في التضخم إلى تباطؤ أسواق الاندماج والاستحواذ في وقت لاحق

في العام وتثبيط نمو تمويل المشاريع الدولية. ماليه سلبيه

ومن الممكن أن تؤدي معنويات السوق وعلامات الركود الوشيك إلى تسريع وتيرة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر. , يمكن العثور على مؤشر مبكر لآفاق الاستثمار للقطاعات والصناعات الفردية في توقعات أرباح الشركات المتعددة الجنسيات. منذ

ومع بداية الحرب، قامت أغلبية أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات بمراجعة توقعات الأرباح لعام 2022.

قامت الصناعات (التعدين والنفط والغاز) بمراجعة توقعاتها بالزيادة. الصناعات التي تتطلب السلع كمدخلات إنتاج (مثل

التصنيع والبناء) أو التي تعتمد على الوقود (مثل شركات الطيران) قامت بمراجعة توقعات أرباحها بالخفض. جغرافيا،

ويبدو أن الشركات في أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا تواجه ضغوطاً هبوطية أكبر نسبياً على أرباحها (**United Nations , 2022, 2**).

لا يزال التمويل المتعلق بالوقود الأحفوري يشكل مصدر قلق كبير على الرغم من ذلك

الالتزامات الأخيرة. وهذا يعكس اختلال السياسة الحالية

ملف تعريف المخاطر والعائد المتصور للاستثمارات المتعلقة بالوقود الأحفوري، و

معوقات الاقتصاد السياسي (ثقة عالية). {15.3}

تقديرات تدفقات تمويل المناخ – والتي تشير إلى التدفقات المحلية والوطنية

أو التمويل العابر للحدود الوطنية من القطاعين العام والخاص والمتعدد الأطراف والثنائي

والمصادر البديلة لدعم إجراءات التخفيف والتكيف.

معالجة تغير المناخ تظهر أنماطًا متباينة للغاية عبر جميع أنحاء العالم **(Silvia,2022,1549)**

اما دوافع الاستثمار تعتبر جهل مجموعة واسعة من عوامل الاستثمار التي تؤثر على تفضيلات المستثمرين. بشكل عام، تعتبر سيولة وسيلة الاستثمار، أي سهولة تحويل أو بيع وسيلة استثمارية ومعدل العائد المتوقع، مهمة عند اختيار الاستثمار (بوفانيسواري، 2012). علاوة على ذلك، يتم أيضًا أخذ السمات المثيرة للاهتمام التي توفرها سبل الاستثمار مثل العوائد المرتفعة والوفورات الضريبية في الاعتبار (Kukreja, 2012). علاوة على ذلك، وجدت الدراسة البحثية التي أجراها ماهاديفي وكريشنان (2014) وشوكلا (2016) أن الأفراد يعطون أهمية للادخار من أجل الأمن المستقبلي. يتم أيضًا مراعاة العوامل الخاصة بالاستثمار مثل سلامة وأمن الاستثمار، وقدرة الاستثمار على توليد عوائد دورية، ومستوى إضافة الثروة ككسب لرأس المال (Harikanth & Pragathi, 2012; Parimalganthi & Kumar, 2015). ومن ثم، يشعر المستثمرون بالقلق إزاء العائد الإجمالي من حيث الدورية ومكاسب رأس المال. علاوة على ذلك، يضيف سريفيديا (2009) وفيجايكومار (2015) أن المزايا الضريبية وسهولة شراء وسيلة استثمار تلعب أيضًا دورًا مهيمنًا في تحديد وسيلة الاستثمار. تشير سهولة الشراء إلى العمليات التجارية والقانونية والتنظيمية المرتبطة بالاستثمار في مجال الاستثمار (**2021,2, Riyaz**) .المناطق والقطاعات وتباطؤ النمو تسعى الدول النامية لجذب رؤوس الاموال الاجنبية اليها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة منها للالتحاق بالتطور الصناعي والتكنولوجي، وذلك من خلال التشريعات المنظمة للاستثمار والتي بدورها تساعد على جذب رؤوس الاموال الاجنبية، ويعتبر ذلك المطلب الرئيس للدول المصدرة لرؤوس الاموال في فترة سابقة . وهو ضرورة وضع تشريع دولي لتنظيم الضمانات القانونية للاستثمارات الاجنبية وهو المطلب الاخر الذي تبنته الدول النامية اليوم.[1]

– المراحل التى تمر بها المشروعات الإستثمارية : تمر المشروعات الإستثمارية بجميع أنواعها بعدة مراحل من لحظة أن تكون هذه المشروعات فكرة فى ذهن المستثمر حتى تنتهى بالمشروع وقد أصبح يسير فى الخط المرسوم له وينطبق هذا على كافة المشروعات سواء زراعية أو صناعية أو تجارية وكذلك على المشروعات الخدمية مثل المستشفيات والطرق والمدارس.

وهناك عدة مراحل للمشروع الاستثماري ومنها :[2]

1 – **مرحلة دراسات ما قبل الإستثمار** :- شمل هذه المرحلة على أربعة أنواع من الدراسات

أ – دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة .

ب – الدراسات الاولية للجدوى .

ج – الدراسات المعاونة .

2 – مرحلة دراسة الفرص الإستثمارية المتاحة : - توضح البدائل المختلفة للمشروعات الإستثمارية عن طريق دراسة :

أ – الموارد الطبيعية .

ب – الواردات ومدى امكانية احلال جزء منها .

ج – انواع المشروعات التي نجحت في مجتمعات مثيلة .

د – امكانية التكامل مع المشروعات القائمة .

[1] *المصدر السابق , ص 12 .*

[2] *المراحل التى تمر بها المشروعات الإستثمارية , المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية* https://hrdiscussion.com

و – المناخ والاستثمار في المجتمع .

ر – مدى توافر عناصر الانتاج ومقوماته .

ي – الطلب في المستقبل ونمط الاستهلاك لبعض السلع .

المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد العراقي

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات اقتصادية خطيرة تهدد معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد , فالهبوط المزمن لأسعار النفط والنفقات المتزايدة لإدامة زخم الحرب على الارهاب واعادة تأهيل واعمار المناطق المحررة وسقوف الانتاج التي فرضها الاتفاق النفطي الجديد على مضخات النفط العراقي , والتآكل المستمر لاحتياطي البنك المركزي ومخاطر تعويم الدينار العراقي وانفلات معدلات التضخم عن نطاق السيطرة ،كلها مؤشرات تنذر بمسارات الانزلاق المقبلة وتحتم على صناع القرار الاقتصادي في البلد التعامل بجدية مع واقع اقتصاد ما بعد النفط . يعاني العراق من أعباء الحرب الارهاب وآثار أسعار النفط المنخفضة التي طال أمدها منذ منتصف 2014 وحافظت قوة إنتاج النفط على معدل النمو، لكن الاقتصاد غير النفطي شهد انكماشاً حاداً ومازال (10%) من العراقيين يعانون التشرد والنزوح بسبب استمرار الاضطرابات وتسانِد حزمة تمويل دولية كبيرة جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومة . ويهدد الإفلاس اقتصاد عدد من دول الشرق الأوسط بينها العراق خلال السنوات المقبلة ، بسبب اعتمادها على النفط في إدارة وتمويل ميزانيتها المالية ويصنف صندوق النقد الدولي العراق وليبيا واليمن على أنها دول هشة بسبب النزاعات الإقليمية ، محذرا من أن معظم الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط (بينها العراق) وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان سوف تستنفد احتياطاتها الوقائية المالية في أقل من خمس سنوات.[1]

يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلا عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التالية : –

1 – يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن (60 %) بالأسعار الثابتة لعام 2015 وما يقارب (62 %) لعام 2016 ، اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 فقد بلغت نسبة القطاع النفطي مايقارب (32 %) و (29 %) لعام 2016 , وكذلك مايزيد عن (90 %) من العائدات المالية.[2]

2 – حقق قطاع النفط الخام زيادة ملحوظة في الانتاج وحسب التقديرات المتاحة التي تشير إلى أن انتاج النفط الخام خلال عام 2015 سجل ارتفاعاً ملحوظاً في معدله اليومي إذ ارتفع من (3,7) مليون ب \ي إلى مايزيد عن (4,1) مليون ب \ ي خلال عام 2016 .

3 – أما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (130,9) تريليون قدم مكعب واحتياطات الغاز المحتملة (31) تريليون قدم مكعب .

4 – يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للأسمدة النتروجينية والفوسفات فضلا عن الاحتياطيات من السليكات[3] .

[1] دلال العكيلي , حصاد الاقتصاد العراقي للعام 2017 , شبكة النبأ للمعلومات , https://annabaa.org

[2] جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 , ص 6

[3] المصدر السابق , ص 6 .

الجدول (1): بعض المؤشرات القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي للفترة 2015 – 2016 .

الاحتياطي النفطي المثبت	142,8 مليار برميل
الاحتياطي الغاز المثبت	130,9 تريليون قدم مكعب
الاحتياطي الغاز الحر	31 تريليون قدم مكعب
انتاج النفط 2015	3,7 مليون برميل يوميا
الانتاج المستهدف 2020	4665 مليون برميل يومياً
صادرات النفط 2016	4,1 مليون برميل يومياً

المصدر : – جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 , ص 7 .

أما السياسة المالية فإن تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار , ومن النتائج ايضاً توازن أو عجز أو فائض في الموازنة العامة . ولكن الامر الغير مرغوب فيه يخص مناخ الاستثمار هو العجز الكبير الذي يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم أو الانكماش وكساد اقتصادي , فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل مستقر من عجز الموازنة العامة يكون هذا جاذباً للاستثمار . اتسع نطاق الانفاق العام بشقيه الجاري(التشغيلي)والاستثماري , وذلك في ظل قيام العراق بالإعمار والبناء بالإضافة الى مواجهة الارهاب وفي ظل تزايد العوائد النفطية التي كان لها اثراً بارزاً في تمويل الموازنة العامة للدولة والايفاء بالتزامات العراق الداخلية والخارجية . وقد اوضح الكثير من المراقبين ومن بينهم صندوق النقد الدولي ان عجز الموازنة كان ادنى من توقعاته وانه مع ارتفاع عائدات النفط قد يتحول العجز المالي الى فائض مالي وبشكل تدريجي.[1]

وبما يرفع العبء عن المالية العامة خلال الاعوام 2008 – 2015 وقد انخفضت الايرادات النفطية منتصف عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية مما أثر على الموازنة العامة للدولة وكذلك الحرب ضد العصابات الارهابي إذ اخذت حيزاً كبيراً من النفقات التشغيلية وضعف التخصص في النفقات الاستثمارية . وقد وضعت الحكومة الاتحادية خطة للنهوض بالمشاريع الاستثمارية سواء خلال الموازنة الاتحادية ومن خلال الاستثمار بصورة مباشرة لتنفيذ العديد من المشاريع والخدمات والبنى التحتية.[2]، والجدول (2) يبين الموازنة العامة في العراق للأعوام 2008 – 2015 :

جدول (2) الموازنة العامة في العراق للمدة (2008 – 2015)

مليون دينار عراقي

الفترة	الايرادات	النفقات	الفائض
2008	80,250,182	59,402,275	20,848,807
2009	55, 209,353	52,567,025	2,742,328
2010	70, 178,222	70,124,201	44,022
2011	108,807,392	78,757,666	30,049,726
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648
2013	113,840,076	119,127,556	(-)5,287,480
2014	105,609,846	113,473,517	(-)7,863,671
2015	66,470,252	70,397,515	(-)3,927,263

***المصدر** : – جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 , ص 10 .*

[1] *المصدر نفسه , ص 9 .*

[2] *المصدر نفسه , ص 9 .*

لذلك فأن العراق يعد سوقاً كبيراً وداعماً للاستثمار يعزز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنويا من الدخل القومي الذي قدر بنحو (6000) دولار امريكي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستنمو وتتنوع تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في العراق . القطاعات الرئيسية(النفط والغاز، الكهرباء ، الاسكان والبنى التحتية، النقل، الصحة، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، الخدمات،التربية والتعليم، السياحة) . والمنتجات الزراعية الرئيسية(الحنطة، الشعير، الرز، الخضروات ، التمور، القطن) . أما الناتج المحلي الاجمالي فإنه قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة . ويتكون الناتج المحلي الاجمالي من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي والتغيير في الخزين أو الصادرات أو الاستيرادات وبالتالي فأن GDP مؤشر مهم يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي , وذلك من خلال قيمة وبيئته القطاعية.

ويوضح الجدول (3) الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالاسعار الثابتة لسنة 2007 وحسب نشاطات القطاعات الاقتصادية وكما يلي :

جدول (3) : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 2007 حسب الانشطة والقطاعات للسنوات2011 – 2016

(مليار دينار عراقي)

الانشطة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والغابات والصيد	4,7	4,9	5,0	5,1	5,1	5,9
التعدين والمقالع	27,3	30,7	31,7	32	101,9	119,4
النفط الخام	27,1	30,6	31,6	31,8	101,7	119,2
انواع اخرى من التعدين	0,2	0,172	0,176	0,220	0,1	0,2
الصناعة التحويلية	1,7	2,1	1,9	2,3	1,5	1,5
الكهرباء والماء	1,3	1,5	1,5	1,9	1,9	2
البناء والتشييد	3,6	4,1	5,8	4,1	5,2	7,4
النقل والمواصلات	1,5	1,9	4	1,9	10,4	10,3
تجارة الجملة والمفرد	4,2	5,5	5,8	4,7	13,1	14,5
المال والتأمين والعقارات	8,4	8,7	8,8	9,4	11,5	11,7
البنوك والتأمين	1,1	1,3	1,3	1,8	1,2	1,2
ملكية دور السكن	7,3	7,3	7,5	7,7	10,3	10,4
خدمات التنمية الاجتماعية	11,8	12,5	13,3	11,7	19,1	18,7
الحكومة العامة	11,0	11,3	12,00	10,5	15,6	15
الخدمات الشخصية	0,7	1	1,2	1,1	3,5	3,7
المجموع لجميع الانشطة	64,0	71,7	77,6	72,7	169,6	191,2

المصدر : *- جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 , ص 15 .*

ان العراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب، وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية ، والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث، في الوقت نفسه يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة، ولم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتآمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لإعادة البناء إذ يعد توجيه جزء من الفوائض النفطية للقطاعات (الصناعية، والزراعية، والخدمية) ضرورة ملحة ذات ابعاد استراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذه القطاعات وما يوفره من سلع غالباً للاستهلاك المحلي.[1]

وستظل عوائد تصدير النفط المصدر الاساس في تمويل تنمية قطاعات اقتصاد العراق في المستقبل المنظور بغية خفض الاعتماد على النفط وتزداد يوماً بعد يوم . فضلاً عن وجود احتمالات واسعة لتحقيق اكتشافات جديدة، يمكن لهذه الموارد ان تدعم التنمية الاجتماعية

[1] *المصدر السابق*

والاقتصادية في العراق . يشغل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالمياً ولديه العزم والموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية. وتزداد يوماً بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ولا شك ان النفط هو أداة تساعد العراق على الخروج من حالة الفقر والحرمان وتلاعب الاقدار السياسية بل وتساهم في تحول العراق الى دولة صناعية وزراعية ذات مكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يتمتع بها العراق.[1] (15) .

المبحث الثالث : الاستثمار واثره في تطور الاقتصاد العراقي

ان للاستثمار النفطي اهمية بالغة وكبيرة في خدمة الدولة واعمارها من جهة واثراء المستثمر من جهة اخرى ، فالدولة النفطية التي تحتاج الى موارد هائلة من الاموال والخبرة التقنية الحديثة من اجل انجاز مشاريعها وزيادة نموها وزيادة مستوى الرفاهية ، لذا تعد عملية الاستثمار في القطاع النفطي من العمليات الهامة في تغيير جذور الاقتصاد من اقتصاد ريعي الى جعل النفط جسرا لتنمية القطاعات كافة . ويهدف الاستثمار النفطي الى تاهيل القطاعات النفطية كافة وتنمية القطاعات المترابطة معها ايضا وذلك باستغلال الاستثمارات الامثل وتوظيفها بالطريقة المثلى وبمشاركة الشركات النفطية الاجنبية بناءا على اتفاقيات متزنة تسهم في بناء الشركات على المستوى الافقي والعمودي وتطوير المشاريع الاستثمارية النفطية وان هذه التكاملية بين الافادة من الثروة النفطية والكوادر العراقية وجذب الاستثمارات تشكل حلقة متكاملة تساهم في استقرار العراق وتنمية اقتصاده . إن العراق يملك مادة استراتيجية ذات اهمية قصوى في حاضر ومستقبل العراق كما يشكل النفط احدى المرتكزات الاساسية لنهضة العراق المعاصرة فهو الشريان النابض والرئيسي الذي يغذي مجمل مفاصله الحيوية.[2] (16) .

وكان ولايزال للنفط العراقي اثراً بارزاً في صناعة التأريخ السياسي ودوراً مهماً في تغيير الاتفاقات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية تجاه الحكومة العراقية ، فضلاً عن دوره الفعال في الاقتصاد فعائدات النفط من العملات الاجنبية شكلت مصدراً اساسياً لتمويل ميزانية الدولة ومشاريع التنمية وسد النقص في المدفوعات ، فضلاً عن اسهامه بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين مستويات المعيشة وتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية . وان النفط ثروة وطنية ينبغي الاستفادة منها في تنمية اقتصاد البلد وان الاستثمار النفطي الاجنبي يفتح افاقاً هائلة امام التنمية الاقتصادية فهو يوفر فرصة حقيقية للتنمية بالمعني الحضارة الشاملة . وان النفط العراقي بحكم احتياطياته الضخمة وإنتاجه المستقبلي وحجم الصادرات المتوقعة لدول العالم ، سيؤدي دوراً هاماً في مستقبل العراق المنظور وعلى المسرح النفطي العالمي.[3] ، فان هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة هي التي ستؤهله ليتصدر الدول النفطية المصدرة للنفط على مدى العقدين القادمين ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بمشاركة فاعلة من الشركات النفط العالمية ،اذ يتم ضخ رؤوس الاموال المطلوبة والخبرات والتكنولوجيا على اتفاقيات متزنة لاتزيد من خلالها العبء على العراق بل يجب ان تهدف الشركات من وراء تحقيق سياسة متوازنة بين الارباح وعملية البناء لاستكمال المشاريع الافقية والعمودية في آن واحد للصناعة النفطية ،بشرط ان تقوم بدراسات متأنية وتتوخى كل العناية والحذر عند اتخاذ قراراتها بزيادة معدل انتاجها النفطي ،حتى لا يؤدي هذا الانتاج المتزايد الى استنفاذ سريع غير مبرر للموارد النفطية الثمينة الناضبة وغير قابلة للتجدد ، ولابد الاخذ بنظر الاعتبار وبالدرجة الاولى مصلحتنا الوطنية ومصلحة الاجيال القادمة ، وخلاصة ذلك ان على العراق اتباع سياسة حكيمة في التعاقد والانتاج ليتوافق مع مختلف الاعتبارات المتقدمة وتراعي في الدرجة الاولى مصالحها الوطنية المشروعة والاعتماد على الشركات الاجنبية في البناء الافقي للصناعة النفطية وتطويرها وخاصة مشاريع تكرير النفط والاستفادة من المشتقات النفطية وتطويرها لتلبية الطلب الداخلي وللتصدير والتركيز في الوقت ذاته على استثمار الغاز ، وان هذه التكاملية بين الاستفادة من الثروة النفطية و الكوادر العراقية وجذب الاستثمار الاجنبي تشكل حلقة متكاملة تساهم في استقرار العراق واقتصاده وبناء مركز قوي في سوق الطاقة

[1] المصدر السابق , ص 1036 .

[2] عبدالصمد سعدون الشمري , مستقبل النفط العراقي بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي , جامعة النهرين , http://nahrainuniv.edu.iq

[3] المصدر السابق , الانترنيت .

الدولية وكبح جماح تقلبات السوق النفطية.[1] وعليه فإن الاستثمار المباشر يعد من اهم عناصر تكوين راس المال الثابت وهو بمثابة المحرك والمحفز لعناصر الانتاج الاخرى ورفع كفائتها الانتاجية والخدمية ، ويوثر على التنمية الاقتصادية وعلى مجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية خاصة اذا ما تم توظيفه وادارته بشكل علمي فسوف يولد دخول وطاقات انتاجية.[2]

إن من بين أهم الأهداف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمارات سيما الاجنبية وذلك للاستفادة من إيجابيات إقامة ودخول هكذا إستثمارات للاقتصاد الوطني عموما والمنطقة الحرة خصوصا.[3]

1 – تحديد الهدف من اقامة المناطق الحرة ووضع الخطط اللازمة للوصول إليه ، وربط هذا الهدف بالأهداف العامة للدولة ، فالمنطقة الحرة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ماهي وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ، لذا ينبغي إعداد إستراتيجية اقتصادية واضحة فيما يخص المنطقة الحرة ، فضلا عن إعداد دراسات جدوى اقتصادية ومالية وفنية لهذه المناطق بإعتبارها مشروعا إستثماريا ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية .

2 – الإستقرار السياسي والأمني : إن من أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمارات في أي بلد وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية واضرابات العمال والتغير السريع للحكومات والحروب والتغير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار ، إن هذا كله يؤدي بالنتيجة الى عدم جذب الاستثمارات الاجنبية وهروب رأس المال . فالأمن يعني توفر الإستقرار وقلة الاضطرابات واستمرار علاقات البلد السياسية مع البلدان المجاورة من شأنه أن يساعد في إيجاد أسواق لتصريف بضائع المناطق الحرة كما وان بالإمكان التعرف على مدى توافر الاستقرار السياسي برصد عدد مرات التغيير الوزاري داخل الدولة خلال مدة زمنية محددة .

3 – الموقع الجغرافي الملائم : إن إختيار الموقع الجغرافي الملائم لإقامة المناطق الحرة يعد عاملا مهما في جذب الاستثمارات إليها ، فهنالك العديد من المناطق الحرة أخفقت في تحقيق أهدافها بسبب سوء إختيار موقعها ، لذا ينبغي الأخذ بنظر الإعتبار الأمور الاتية عند إختيار الموقع الجغرافي:[4]

أ – أن يكون الموقع قريباً من طرق المواصلات الدولية(البرية والجوية والبحرية) للاستفادة من أنماط النقل المختلفة والخدمات المرافقة لها

ب – ينبغي أن يكون الموقع قريبا من مصادر الطاقات والمواد الأولية .... الخ وبالقرب من المنشآت الصناعية المحلية ، وذلك لخلق ترابطات وتشابكات بين هذه المنشآت والمنشآت المقامة داخل المناطق الحرة .

ج – أن يكون الموقع بعيدا عن المؤثرات المناخية ليشجع على استمرار نشاط المنطقة الحرة على مدار السنة ، لأن وجود أحد هذه المؤثرات (كالعواصف المدمرة والفيضانات والثلوج) يكون عامل طرد للمستثمرين وبالتالي يدفعهم للاستثمار في منطقة أخرى ذات مميزات لإستثماراتهم .

د- من المفضل أن يكون الموقع قريبا من التجمعات السكنية والمدن الكبرى للاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها .

و – أن يكون الموقع مطلا على عدد كبير من الأسواق الداخلية والخارجية التي تساهم في تسويق السلع الواردة الى المنطقة الحرة .

وعلى الرغم من تعدد المنافع الاقتصادية والاجتماعية من إقامة المناطق الحرة في مختلف البلدان ألا أنه يمكن القول بأن إقامة هكذا مناطق لا يخلو من السلبيات فوفقا لمعارضوا وإقامة المناطق الحرة إنها فقدت أهميتها وذلك للعديد من الأسباب أهمها:[5]

أ – إستحداث نظم كمركية سهلة مثل نظام السماح المؤقت واعادة الرسوم التي يسمح بموجبها إدخال البضائع واخراجها بدون رسوم جمركية

ب – قد يتيح نظام المناطق الحرة إجراء عمليات التهريب وادخال البضائع المحظورة واخفاء معالم مصدرها الاصلي .

---

[1] المصدر نفسه , الانترنيت .

[2] بلاسم جميل خلف , واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر , جامعة بغداد http://repository.uobaghdad.edu.iq

[3] – علي عباس فاضل , سرمد عباس جواد , الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , العراق , 2011 , ص 9 – 10 .

[4] المصدر السابق , ص 10 .

[5] المصدر السابق نفسه , ص 10 .

ج – تؤثر المناطق الحرة على الصناعات المحلية غير القادرة على منافسة مثيلاتها الأجنبية ومن خلال فتح الحدود لإستقبال السلع والبضائع الأجنبية.

د – إن السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية الى البلد بدون رقابة سيؤدي الى تبعية الاقتصاد الوطني الى أصحاب رؤوس الاموال ودولهم والتحكم والسيطرة بالتجارة الخارجية للبلد بشقيها الاستيرادي والتصديري .

ولهذا بينت الدراسات والابحاث أن للمناطق الحرة جملة من المنافع التي تعود على الاقتصاد الوطني بل وباتت تعد أداة لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية ، وندرج في أدناه أهم الأهداف والأبعاد التنموية للمناطق الحر .[1]

1 – خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثما ا رت المحلية والاجنبية فضلا عن جذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة .

2 – تساهم في نقل وتوطين التقنية المتطورة من البلدان المتقدمة ومن خلال جذب الاستثمارات الاجنبية سيما المباشرة وعن طريق توفير البنى التحتية إضافة الى توفير سياسات واجراءات محفزة للاستثمار .

3 – زيادة إيرادات البلد من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الايرادات العامة.

4 – تتيح المناطق الحرة فرصة لتجاوز العقبات والقيود الإدارية و الجمركية والتجارية .[2]

5 – تخلق المناطق الحرة فرص عمل جديدة حيث تعمل الشركات المتوطنة فيها على إمتصاص البطالة ، فضلا عن تدريب العاملين على أحدث الطرائق العلمية في الادارة والانتاج .... الخ وبذلك تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية البشرية وتطوير مهارات العاملين .

6 – تساهم المناطق الحرة في تنمية وتطوير البنى التحتية والمتمثلة بالمرافق الخدمية المتنوعة ومحطات الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي والطرق .... الخ ، كذلك زيادة تكوين رأس المال الثابت .

7 – تنشط حركة الصادرات وتوفر مدخلا الى عمليات تصنيع السلع والمنتجات المعدة للتصدير و بالتالي خفض العجز في الميزان التجاري الذي سيؤدي بدوره الى خفض العجز في ميزان المدفوعات .

8 – تساعد المناطق الحرة في تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل ، فبدلا من تصدير المواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وخلق القيم المضافة .

9 – تطوير القطاع الصناعي وزيادة التشابكات القطاعية .

10 – الإسهام في تنشيط قطاع السياحة وتطوير مرافقه ليقدم خدماته الى المستثمرين والوفود التجارية والصناعية المتواجدة داخل البلد ، فضلا عن فتح مجالات الاستثمار في هذا القطاع ضمن المنطقة الحرة.

11 – تطويرها لأنشطة خدمية عديدة كخدمات الاتصالات والمعلومات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين ، إضافة الى زيادة الطلب على خدمات قطاع المقاولات والتشييد بالدولة .

12 – يمكن أن توفر المناطق الحرة معرفة جديدة تساعد الشركات على التكيف مع إقتصاد السوق.[3]

وعليه فإن الاستثمار الاجنبي يساعد الدول في تنويع صادراتها والنمو في منتجات التصدير الجديدة التي تعرف باسم الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وهذا الأمر يعد مهما للدول النامية عموما والعراق على وجه الخصوص.[4]

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : – الاستنتاجات

[1] المصدر نفسه , ص 5 .
[2] المصدر نفسه , ص 5-6 .
[3] المصدر نفسه , ص 6 .
[4] سامي عبيد التميمي , الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 . مجلة الغري ,

http://www.docudesk.com

1 – استنتج الباحث إن الاستثمار يمثل عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي وقانوني تقوم على اسس وقواعد علمية وعقلانية يتم بموجبها توجيه الاصول المالية أو المادية أو البشرية .

2 – إن الاهتمام بالاستثمار في الدول الريعية من أجل التنويع الاقتصادي ينبع من إن مجتمع النزعة الريعية من شأنه تقريب المراد وفهم ماهية الاقتصاد الريعي وملامحه وادارته .

3 – يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للأسمدة النتروجينية والفوسفات فضلا عن الاحتياطيات , وهذا مايجعل الاستثمار الاجنبي المباشر ملائم , إذا توفرت الشروط التي تشجع على الاستثمار 4 – أستنتج الباحث إن اتباع سياسة حكيمة في التعاقد والانتاج ليتوافق مع مختلف الاعتبارات المتقدمة وتراعي في الدرجة الاولى مصالحها الوطنية المشروعة والاعتماد على الشركات الاجنبية في البناء الافقي للصناعة النفطية وتطويرها وخاصة مشاريع تكرير النفط والاستفادة من المشتقات النفطية وتطويرها لتلبية الطلب الداخلي وللتصدير والتركيز في الوقت ذاته على استثمار الغاز .

ثانياً :– التوصيات

1 – يوصي الباحث بان تكون هناك قوانين في العراق تشجع على الاستثمار الاجنبي المباشر .

2 – نوصي بأن تكون الاستثمارات بالقطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعات التحويلية .

3 – تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشر من خلال تسهيل مهمة هذه الاستثمارات , عن طريق اقرار القوانين التي تعمل على زيادة الاستثمارات , في الدول النامية ومنها العراق .

4 – نوصي أن تكون هناك شراكه بين القطاعات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات من اجل تطوير الاقتصاد العراقي .

المصادر

1– علي عباس فاضل , سرمد عباس جواد , الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , العراق , 2011 .

2– تغريد داود سلمان داود , أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية , العدد (4) , المجلد (24) , العراق , 2016 .

3– ميثم عبد الحميد روضان , تطور العوائد النفطية وإمكانات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010) , رسالة ماجستير , الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة , العراق , 2014 .

4 عاطف لافي مرزوق , التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد (24) , جامعة البصرة , العراق , 2013 .

5 – حاتم فارس الطعان , الاستثمار اهدافه ودوافعه ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , العراق 2006 .

6– المراحل التي تمر بها المشروعات الإستثمارية , المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية https://hrdiscussion.com .

7– دلال العكيلي , حصاد الاقتصاد العراقي للعام 2017 , شبكة النبأ للمعلومات , https://annabaa.org .

8– عبدالصمد سعدون الشمري , مستقبل النفط العراقي بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي , جامعة النهرين , http://nahrainuniv.edu.iq .

9– بلاسم جميل خلف , واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر , جامعة بغداد http://repository.uobaghdad.edu.iq

10– جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2017 .

11 – سامي عبيد التميمي , الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 . مجلة الغري , http://www.docudesk.com .

12– دلال اسماعيل خلف , دور الانفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في العراق , رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العراق 2021 .

13- United Nations, investment world report, International tax reforms And sustainable investment, Geneva, 2022.

14-Silvia Kreibiehl,(Germany,2022), Investment and Finance

15-Riyaz Ahmed nvestment motives and preferences – An empirical inquiry during COVID-19 , Investment Management and Financial Innovations, Volume 18, Issue 2, 2021